

الأندلسيون ومحاكم التحقيق

عادل سعيد بشتاوي *

(٢ من ٢)

■ بين عهد المحقق العام الأول لمحاكم التحقيق توما دي توركيماده (١٤٨٣-١٤٩٦) والمحقق العام الخامس ألفونسو مانريك تعاقب على هذا المنصب المهم دي ديثا وخيمينس وأديان. وعمل كل واحد من هؤلاء على تعزيز عمل محاكم التحقيق وتوسيع صلاحياتها ومد أذرعها خلف حدود الممالك التي تشكل إسبانيا لتصل إلى المتهمين. ونما مع نمو المحاكم هيكل بيروقراطي كبير ضم عدداً متزايداً من القضاة والمحققين والمعرفين والعيون (المخابرات) والكتبة والنساخين والخطاطين ومرافقي الكتب والمخطوطات وعمال المطابع الخاصة بالمحاكم والمحاسبين والمختمين والمسؤولين عن حجز الأموال وتسويق عقارات المدانين وأماكهم الشخصية والطباخين والخدم وغيرهم من موظفين وعمال. وكانت مهمة هذه المحاكم في المراحل الأولية محصورة باليهود المنتصرين وجماعات من القوط استمروا يمارسون المسيحية على المذهب الأريوسي وبعض الأندلسيين في قشتالة أو الفارين من مناطق سكنهم لسبب أو آخر أو الأندلسيين العبيد الذي يهربون من مالكيهم.

وشهدت مهام محاكم التحقيق اعتباراً من عام ١٥٢٣ توسيعاً هائلاً في دائرة اهتمامها ومسؤولياتها لم تقتصر على ملاحقة الأندلسيين بل أيضاً على اللوثريين (البروتستانت) أو أنصارهم في إسبانيا وخارجها. وفي إسبانيا نفسها اعتمدت محاكم التحقيق دائماً وفي صورة حاسمة على وشايات الإسبان بممارسي الهرطقة بموجب المرسوم المشهور الذي أصدرته إيزابيلا. وكان الإبلاغ عن مظاهر الهرطقة واجباً وطنياً ودينياً والإمتناع عن ذلك جريمة ينزل بمرتكبها عقاب شديد. وقدمت محاكم التحقيق إلى جانب التهديد بالعقاب حافزاً مادياً فكان الواشون يحصلون على مكافآت مالية تتناسب والإحكام التي تصدر على المتهمين في حال ثبوت التهم الموجهة إليهم. وإضافة إلى المكافأة المالية كانت المحاكم

تصرف لبعض الواشين شهادات «حسن سلوك» يمكن استخدامها، إلى جانب شهادات نقاء الدم، لشغل المناصب الرفيعة أو المهمة. ومع الزمن تطورت حاجة لحماية هؤلاء الواشين من انتقام ذوي المتهم المدان فكانت المحاكم تحفظ سرية اسمائهم وعناوينهم وتمنع المتهم من مواجهة متهمه مهما كانت الظروف أو نوع الاتهام. ولم يكن دافع الوشاية الحصول على المكافأة أو الانتقام دائماً فبعض الوشاة كانوا مواطنين صالحين وكاثوليكين أتقياء دلوا على جيرانهم وأصدقائهم انطلاقاً من شعورهم الكاثوليكي العميق بصدق موقفهم وعدالتهم.

وكانت المحاكم تصدر لوائح تنظيمية سنوية تؤطر الوشاية وتحدد أنواعها، لذا كان سهلاً على الإسبان، وحتى بعض اليهود وربما بعض الأندلسيين أيضاً، التعرف على نوع الهرطقة التي يمكن إبلاغها إلى عمال محاكم التحقيق. واقتضت ضرورات تنفيذ أوامر كارلوس الخامس وضع لأنحة خاصة بالأندلسيين تمهيداً لدعوة الشعب الإسباني إلى الوشاية بهم. ووقعت هذه المهمة على المحقق العام ألفونسو مانريك الذي جمع العناصر والمظاهر القابلة للوشاية بها في لائحة جرى تعليقها في الأماكن العامة يتقدمها أمر بأهمية الوشاية بمن يمارس أياً من البنود المذكورة خلال ستة أيام من رؤيتها أو معاينتها أو تعريض نفسه للعقوبات الصارمة ومخالفة تعاليم الكاثوليكية.

ولم ينتظر عمال محاكم التحقيق كثيراً إذ بدأت الوشائيات تنهمر على قصرهم في بلنسية فور تعميم اللائحة فقبضوا على عدد كبير من الأندلسيين لأسباب اعتبرها الأندلسيون بسيطة، وبدأت مصادرة أملاك المشتبه بمخالفتهم ما أدرجته اللائحة لصالح خزانة الدولة ومحاكم التحقيق والواشين. ووقعت هذه الأعمال على الأندلسيين وقوع الصاعقة فسعوا إلى فتح المفاوضات مع السلطة لكن الأخيرة كانت سلمت الأمر إلى محاكم التحقيق وبدأ قطار نشاطها يندفع بسرعة كما لو كان بالقوة الكامنة. وفي ٢٨ نيسان (إبريل) عام ١٥٢٤ استقبل المحقق برغش الواقعة في قشتالة القديمة شمال البلاد وقدماً أندلسياً

واستمع إلى شكاويهم من تشدد عماله، ثم تجاهل الوفد وسمح لرئيس محكمة التحقيق في بلنسية غاسبار دافالوس إجبار عدد كبير من الأندلسيين على قبول التعميد.

ويحمل التعميد معنى مهماً هنا لأن الكاثوليكية تعتبره عقداً بين المَعْمَد والكنيسة فإذا أخلفه حق عليه العقاب. وعندما فرضت الكنيسة على الأندلسيين قبول هذا العقد لم يبق بعد ذلك سوى متابعته لذا نجد أن مانريك أمر في أيار (مايو) من العام التالي (١٥٢٥) جميع الأندلسيين المَعْمدين بالتوجه إلى كاتدرائية بلنسية لإبرائهم من تهم الهرطقة، وتوعد من يرتد منهم بعد التعميد بالإعدام ومصادرة الأموال والممتلكات. وفي ١٣ أيلول (سبتمبر) عام ١٥٢٥ وجه كارلوس إلى الأندلسيين في بلنسية أمراً بإمرهم فيه بقبول التعميد رغبة في «إنقاذ أرواحكم وانتزاعكم من الضلال الذين تعيشون فيه». وتبع ذلك قرار في ١٦ تشرين الأول (أكتوبر) من العام نفسه بإجبار الأندلسيين على التعريف بأنفسهم عن طريق وضع قطعة قماش على قبعاتهم بحجم البرتقالة وفي شكل نصف هلال، ولحق به أيضاً قرار آخر صدر في ١٨ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ذاته بإجبار الأندلسيين على الإبلاغ عن أي أندلسي يرجع إلى الإسلام.

أما آخر سلسلة القرارات التي عرفها العام ١٥٢٥ فهو الذي صدر في الثامن من كانون الأول ونص على وجوب قيام محاكم التحقيق والكنيسة بتعميد جميع الأندلسيين قسراً قبل ٣١ كانون الثاني (يناير) من العام بعده. وكان القرار منتهى ما تحمله أندلسيو أرغون فأثاروا في انتفاضة اشترك فيها نحو ٢٦ ألف عائلة موريسكية أو نحو ١٣٠ ألف شخص انتقل قسم منهم خلالها إلى الجبال، لكن جيش جبال Espadan، لكن جيش كارلوس الخامس هاجم الثائرين وتمكن من إنهاء تلك الانتفاضة كما تمكن قبلها من إنهاء انتفاضة شملت عدداً كبيراً من الأندلسيين الذين احتموا بالجبال.

ولم يكن تحرك جيش كارلوس الخامس في مملكة غرناطة أقل سرعة من تحركه في أرغون إذ أمر بتأسيس محكمة للتحقيق في مدينة غرناطة سنة ١٥٢٦، وقدمت في أيار (مايو) عام ١٥٢٩ دفعة من

الضحايا احرقوا في احتفال خاص تألفت من: منافق ملحد، مرور جوازات مرور باسم محاكم التحقيق، ثلاثة رجال تزوجوا من أكثر من امرأة واحدة، ثلاث ساحرات، ٤٤ يهودياً متنصراً، ٢٢ يهودية متنصرة، أندلسيان مسلمان، سبعة رموز شخصية ليهود متنصرين تمكنوا من الفرار، عشرة رموز شخصية ليهوديات متنصرت فررن من محاكم التحقيق، رمز لأندلسي مسلم فر من وجه عمال محاكم التحقيق.

وكان النبلاء والإقطاعيون أكبر المتضررين مباشرة من قرارات تعميم الأندلسيين وملاحقتهم خلال تلك الفترة المضطربة. وحاول كارلوس الخامس تلطيف وقع قراراته على اقتصاد النبلاء من خلال منحهم أوقاف المساجد الأندلسية في أرغون بعد تحويلها إلى كنائس فلم يلق هذا الإجراء قبول الجميع. وتطورت معارضة قوية لهذه السياسة واستطاع النبلاء في النهاية ثلم شفرة قرارات الأباطور محلياً ثم إفشال تنفيذها كقائمة لتجميدها مدة ٤٠ سنة في قسم كبير من أرغون ومملكة غرناطة. وربما كانت حصصة الدولة من الأموال والممتلكات التي صادرتها محاكم التحقيق من الأندلسيين كبيرة في البداية وعوّضت تراجع الدخل من الأراضي الميرية التي استأجرها الأندلسيون، ثم فقدوا بعد المرحلة الأولى من المصادرات والغرامات قسماً مهماً من ثروتهم. ووجدت محاكم التحقيق بعد ذلك أن عليها رفع عدد حالات المصادرة لضمان استمرار المستوى نفسه من تدفق الأموال عليها وعلى الدولة.

ونعرف أن الأندلسيين في غرناطة تعهدوا لكارلوس الخامس بالطاعة لكن الطاعة لم تكن آنذاك العملة التي يريدتها كارلوس. ففي عام ١٥٢٩ ضرب العثمانيون حصارهم الأول على فيينا، عاصمة القسم الغربي من إمبراطورية كارلوس المتروكة في عهدة أخيه فرديناند، ووجد نفسه بلا جيش ولا مال لدعم دفاعات النمسا، فتدخل في الشؤون الدينية لأمرء ألمانيا فقاموا عليه مما اضطره إلى الموافقة على معاهدة «الصلح الديني» في نورمبرغ عام ١٥٣٢ للحصول على الدعم العسكري من الأمراء اللوثريين ضد العثمانيين. وفي



القبصرية او سوق الحرير في غرناطة.

الأندلسيين واضطهادهم دافعاً لتنظيم مزيد من الحملات الجريئة على إسبانيا ومعاملة الأسرى الإسبان في بعض الحالات بقسوة تماثل قسوة معاملة الأندلسيين خصوصاً على يد البحارة الأندلسيين الذين كانوا هربوا من إسبانيا إلى الجزائر وتونس. ولا يمكن بسهولة معرفة تأثير «عامل الردع» هذا لكن لا بد أن يكون، إضافة إلى الأسباب التي تقدم ذكرها، لعب دوراً في انتقال سياسة كارلوس الخامس جزئياً من العقوبات البدنية إلى عقوبات مالية. يقول المؤرخ الفرنسي فنسان برنارد أن قيمتها وصلت إلى ٦,٥٩٧ بليون مرابطي بين مجيء كارلوس إلى السلطة واندلاع الثورة الأندلسية الكبرى عام ١٥٦٨.

* من فصل بعنوان «الأندلسيون ومحاكم التحقيق» في كتاب «الأمّة الأندلسية الشهيدة - تاريخ ١٠٠ عام من المواجهة والاضطهاد بعد سقوط غرناطة» الذي يصدر مطلع العام الجاري.